سُورَةُ الفُرْقَانِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: ٨]

القراءات: قرأ حمزة والكسائي وخلف «نأكلُ منها»، وقرأ الباقون «يأكلُ منها».

التوجيه: قال ابن جرير: واختلف القراء في ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين «يَأْكُل» بالياء، بمعنى يأكل منها الرسول. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين «نَأْكُلُ مِنْها»، بالنون، بمعنى: نأكل من الجنة، وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: قراءة من قرأه بالياء، وذلك للخبر الذي ذكرنا قبل مِنْ مسألة مَنْ سأل من المشركين رسول الله ﷺ أن يسأل ربه هذه الخِلال لنفسه، لا لهم، فإذا كانت مسألتهم إياه ذلك كذلك، فغير جائز أن يقولوا له: سل لنفسك ذلك لنأكل نحن. وبعدُ، فإن في قوله تعالى ذكره ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ دليلًا بيِّنا على أنهم إنما قالوا له: طلب ذلك لنفسك لتأكل أنت منه، لا نحن.

قلتُ: القراءتان متواترتان، وقد أبان **ابن عاشور** وجه قراءة «نأكل»، فقال المعنى أنهم سألوه ذلك ليتيقنوا أنّ ثمرها حقيقة لا سحر.

قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾ [الفرقان: ١٠]

القراءات: «ويجعل لك» قرأ نافع وأبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب و خلف العاشر، بجزم اللام، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «ويجعل لك» بجزم لام «يجعل»، وقرئ برفعها، فمن جزم، فلأنّ المعنى: إن شاء يجعل لك جنات ويجعل لك قصورًا، ومن رفع فعلى الاستئناف، والمعنى سيجعل لك قصورًا، هذا هو قول الزجاج. قال الواحدي: وبين القراءتين فرق في المعنى. فمن جزم، فالمعنى إن شاء يجعل لك قصورًا في الدنيا ولا يحسن الوقوف على الأنهار، ومن رفع حسن له الوقوف على الأنهار، واستأنف أي: ويجعل لك قصورا في الآخرة.

وقال الألوسي: والظاهر أنّ «يجعل» مجزوم، فيكون معطوفًا على محل الجزاء الذي هو جعل وهو جزاء أيضًا وقد جئ به جملة استقبالية على الأصل في الجزاء، فقد ذكر أهل المعاني أنّ الأصل في جملتي إن الشرطية أن تكونا فعليتين استقباليتين لفظًا، كما أنهما مستقبلتان معنىً، والعدول عن ذلك في اللفظ لا يكون إلّا لنكتة، وكأنّ التعبير على هذا بالجملتين الماضويتين لفظًا في «إن شاء جعل»، إلخ لزيادة تبكيت الكفار فيما اقترحوا من جنسه ولما لم يقترحوا ما هو من جنس جعل القصور لم يسلك فيه ذلك المسلك، فتدبر وقيل: كان الظاهر بعد التعبير أولًا في الجزاء بالماضي أن يعبر به هنا أيضًا، لكنه عدل إلى المضارع؛ لأن جعل القصور في الجنان مستقبل، بالنسبة إلى جعل الجنان، ثمّ إنّ هذا العطف يقتضي عدم دخول القصور في الخير المبدل منه قوله سبحانه: «جنات».

وقال أبو حيان: وقرأ الجمهور «ويجعل»، بالجزم قالوا عطفًا على موضع جعل، لأن التقدير إن يشأ يجعل، ويجوز أن يكون مرفوعًا أدغمت لامه في لام «لك»، لكن ذلك لا يعرف إلّا من مذهب أبي عمرو، والذي قرأ بالجزم من السبعة نافع وحمزة والكسائي وأبو عمرو، وليس من مذهب الثلاثة إدغام المثلين إذا تحرك أولهما إنما هو من مذهب أبي عمرو كما ذكرنا. وقرأ مجاهد وابن عامر وابن كثير وحميد وأبو بكر بالرفع. قال ابن عطية: والاستئناف وجهه العطف على المعنى في قوله «جعل»، لأن جواب الشرط هو موضع استئناف ألا ترى أنّ الجمل من الابتداء والخبر قد تقع موقع جواب الشرط؟ وقال الحوفي: من رفع جعله مستأنفًا منقطعًا مما قبله انتهى، وقال أبو البقاء: وقرئ بالرفع على

الاستئناف. **وقال الزمخشري:** وقرئ «ويجعل» بالرفع عطفًا على «جعل»، لأن الشرط إذا وقع ماضيًا جاز في جوابه الجزم والرفع كقوله:

وإن أتـــاه خـلـيـل يـــوم مسألة يـقـول لا غـائـب مـالـي ولا حرم

انتهى. وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري من أنه إذا كان فعل الشرط ماضيًا جاز في جوابه الرفع ليس مذهب سيبويه؛ إذ مذهب سيبويه أنّ الجواب محذوف، وأن هذا المضارع المرفوع النية به التقديم، ولكن الجواب محذوفًا لا يكون فعل الشرط إلا بصيغة الماضي، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب وأنه على حذف الفاء، وذهب غير هؤلاء إلى أنه هو الجواب وليس على حذف الفاء ولا على التقديم، ولّما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضي اللفظ ضعف عند العمل في فعل الجواب، فلم تعمل فيه، وبقي مرفوعًا، وذهب الجمهور إلى أن هذا التركيب فصيح، وأنه جائز في الكلام. وقال بعض أصحابنا: هو ضرورة؛ إذ لم يجئ إلّا في الشعر وهو على إضمار الفاء، والكلام على هذه المذاهب مذكور في علم النحو.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾

[الفرقان: ١٣]

القراءات: «ضيقًا» قرأ ابن كثير بسكون الياء مخففة، والباقون بكسرها مشددة.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «ضيِّقًا» -بتشديد الياء- وقرأه ابن كثير «ضيْقًا»، بسكون الياء، وكلاهما للمبالغة في الوصف مثل: ميِّت وميْت، لأن الضيق بالتشديد صيغة تمكن الوصف من الموصوف، والضيق بالسكون وصف بالمصدر.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الفرقان: ١٧]

القراءات: «يحشرهم» قرأ ابن كثير وحفص وأبو جعفر ويعقوب بالياء، والباقون بنون العظمة على الالتفات من الغيبة إلى المتكلم. «فيقول» قرأ ابن عامر بالنون، والباقون بالياء.

التوجيه: قراءة «نحشرهم»، «فنقول» بنون العظمة للدلالة على عظيم قدرة الله الذي يحشر الكفار ومن عبدوهم من دون الله، وكذا عظيم سخطه وغضبه على هؤلاء الكفار المشركين، وقراءة الياء «يحشرهم»، للدلالة على أنّ الله وحده هو الذي يحشرهم دون معين ولا وزير ولا مشير، فالملائكة التي تقوم بذلك إنما هم منفذون لأمر الله، وقراءة «فيقول» بالياء للدلالة على أنّ الله هو الذي يخاطبهم بذلك تبكيتًا لهم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الفرقان: ١٨]

القراءات: «أن نتخذ» قرأ أبو جعفر بضم النون وفتح الخاء، وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الخاء.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «نتخذ» بفتح النون وكسر الخاء، وقرئ بضم النون وفتح الخاء على ما لم يسمّ فاعله. **قال الزجاج:** أخطأ من قرأ «أن تتخذ» بضم النون، لأن «من»، إنما تدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولًا أولًا، ولا تدخل على مفعول الحال؛ تقول: ما اتخذت من أحد وليًا، ولا يجوز ما اتخذت أحدًا من ولي.

قال صاحب الكشاف: اتخذ يتعدى إلى مفعول واحد، كقولك اتخذ وليًا، وإلى مفعولين، كقولك اتخذ فلانًا وليًا، قال الله تعالى ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥].

والقراءة **الأولى-** من المتعدي إلى واحد وهو «من أولياء»، والأصل أن نتخذ أولياء، فزيدت من لتأكيد معنى النفي. **والثانية-** من المتعدي إلى مفعولين، **فالأول-** ما بني له الفعل، **والثاني-** من أولياء، ومن للتبعيض، أي لا نتخذ بعضًا أولياء، وتنكير أولياء من حيث إنهم أولياء مخصوصون وهم الجنّ والأصنام.

وقال الألوسي: والزجاج خفي عليه أمر هذه القراءة على مذهبه، أي قراءة أبي جعفر بضم النون. فقال: هذه القراءة خطأ لأنك تقول: ما اتخذت من أحد وليًا، ولا يجوز ما اتخذت أحدًا من ولي، لأن (من) إنما دخلت لأنها تنفي واحدًا في معنى جميع، ويقال: ما من أحد قائمًا وما من رجل محبًا لما يضره، ولا يقال: ما قائم من أحد وما رجل من محب لما يضره، ولا وجه عندنا، لهذا ألبتة، ولو جاز هذا لجاز في: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ما منكم أحد عنه من حاجزين. وأجاز الفراء هذه القراءة على ضعف وزعم أنّ «من أولياء» هو اسم، وما في «نتخذ» هو الخبر، كأنه يجعله عَلَى القلب انتهي. ونقل صاحب المطلع عن صاحب النظم أنه قال: الذي يوجب سقوط هذه القراءة أنّ (من) لا تدخل إلا على مفعول لا مفعول دونه نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾، فإذا كان قبل المفعول مفعولٌ سواه لم يحسن دخولها كما في الآية على هذه القراءة. ولا يخفى عليك أن في الإقدام على القول، بأنها خطأ أو ساقطة مع روايتها عمن سمعت من الأجلة خطرًا عظيمًا ومنشأ ذلك الجهل ومفاسده لا تحصى، وذهب ابن جني إلى جواز زيادة (من) في المفعول الثاني، فيقال: ما اتخذت زيدًا من وكيل على معنى ما اتخذته وكيلًا، أي وكيل كان من أصناف الوكلاء. ومعنى الآية على هذا المنوال: ما ينبغي لنا أن يتخذونا من دونك من أولياء، أي ما يقع عليه اسم الولاية، وجوز أن يكون «نتخذ» على هذه القراءة مما له مفعول واحد «ومن دونك» صلة و «من أولياء» حال و «من» زائدة وعزا هذا في البحر إلى ابن جني، وجوز بعضهم كون «نتخذ» في القراءة المشهورة من اتخذ المتعدي لمفعولين،

وجعل أبو البقاء على هذا «من أولياء» المفعول الأول بزيادة من و«ومن دونك» المفعول الثاني، وعلى كونه من المتعدي لواحد يكون هذا حالًا.

وقال أبو حيان: وقرأ الجمهور «أن نتخذ» مبنيًا للفاعل و«من أولياء» مفعول على زيادة «من» وحسَّن زيادتها انسحاب النفي على «نتخذ»، لأنه معمول لينبغي. وإذا انتفى الابتغاء لزم منه انتفاء متعلَّقة، وهو اتخاذ ولي من دون الله. ونظيره ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٍ﴾ [البقرة: ١٠٥]، أي خير، والمعنى ما كان يصح لنا ولا يستقيم ونحن معصومون أن نتولى أحدًا دونك، فكيف يصح لنا أن نحمل غيرنا على أن يتولونا دونك، وقال أبو مسلم «ما كان ينبغي لنا» أن نكون أمثال الشياطين نريد الكفر فنوالي الكفار. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ وقرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء والحسن وأبو جعفر أن نُتَخذ مبنيًا للمفعول واتخذ مما يتعدى تارة لواحد كقوله ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾، وعليه قراءة الجمهور وتارة إلى اثنين كقوله ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾، فقيل: هذه القراءة منه، **فالأول-** الضمير في «نتخذ»، **والثاني-** «من أولياء» و «من» للتبعيض، أي لا يتخذ بعض أولياء وهذا **قول الزمخشري. وقال ابن عطية:** ويضعف هذه القراءة دخول «من» في قوله «من أولياء» اعترض بذلك سعيد بن جبير وغيره، وقال أبو الفتح: «من أولياء» في موضع الحال ودخلت «من» زيادةً لمكان النفي المتقدم كما تقول: ما اتخذت زيدًا من وكيل. وقيل: «من أولياء» هو الثاني على زيادة «من»، وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين، إنما يجوز دخولها زائدة على المفعول الأول بشرطه.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗا﴾ [الفرقان: ١٩]

القراءات: قرأ حفص «تستطيعون»، وقرأ الباقون «يستطيعون».

التوجيه: قال ابن عاشور: قرأه حفص بالتاء على أنه خطاب للمشركين الذين عبدوا الأصنام من دون الله.

قلتُ: قراءة الياء فيها إعراض عن خطاب المشركين لكفرهم وشركهم، فهم لا يستحقون مخاطبة الله لهم، وخطابهم -كما في قراءة التاء- إنما هو خطاب سخطٍ وغضب وليسَ خطاب رحمة.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ﴾ [الفرقان: ١٩]

القراءات: « يقولون» قرأ قنبل بخلف عنه بياء الغيب، وقرأ الباقون بتاء الخطاب وهو الوجه الثاني لقنبل.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «يقولون» بالياء وقرئ بالتاء، فمعنى من قرأ بالتاء: فقد كذبوكم بقولكم أنهم آلهة، أي كذبوكم في قولكم أنهم آلهة، ومن قرأ بالياء المنقوطة من تحت، فالمعنى أنهم كذبوكم بقولهم سبحانك، ومثاله: قولك كتبت بالقلم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥]

القراءات: «تشقق» قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر، بتخفيف الشين، وقرأ الباقون بتشديدها على إدغام التاء في الشين، «ونزل الملائكة» قرأ ابن كثير «وننزل» بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللام، وقرأ الباقون بنون واحدة مضمومة مع تشديد الزاي وفتح اللام.

التوجيه: قال الألوسي: قرئ «تشقق» بتخفيف الشين و «تشقق» تتفتح والتعبير به دونه للتهويل، وأصله تتشقق، فحذفت إحدي التاءين كما في «تلظي»، وقرأ الحرميان، وابن عامر، بإدغام التاء في الشين لما بينهما من المقاربة والظاهر أن المراد، بالسماء المظلة لنا،

وبالغمام السحاب المعروف، والباء الداخلة عليه باء السبب. أي تشقق السماء بسبب طلوع الغمام منها. ولا مانع من أن تشقق به كما يشقق السنام بالشفرة والله تعالى على كل شئ قدير. وقيل: باء الحال وهي باء الملابسة. واستظهره بعضهم، أي تشقق متغيمة، وقيل، بمعنى عند وإليه ذهب الفراء، والفرق بين قولك انشقت الأرض بالنبات وانشقت عنه أن معنى **الأول-** أن الله تعالى شقها بطلوعه، فانشقت به، ومعنى **الثاني-** أنّ التربة ارتفعت عند طلوعه قوله «نزل الملائكة».

قال القرطبي: وقرأ ابن كثير «ونزل الملائكة» بالنصب من الإنزال، الباقون «ونزَّل الملائكة»، بالرفع دليله «تنزيلًا»، ولو كان على الأول لقال إنزالًا، وقد قيل إن نزَّل وأُنزل بمعنى، فجاء تنزيلًا على «نزَّل» وقد قرأ عبد الوهاب عن أبي عمرو «ونزل الملائكة تنزيلًا».

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الفرقان: ٥٠]

القراءات: «ليذكروا» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بإسكان الذال وضم الكاف مخففة، وقرأ الباقون بفتح الذال والكاف مشددتين على أنه مضارع «تذكر»، فأدغمت التاء في الذال.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ بتشديد الذال والكاف مدغمة فيها التاء وأصله «ليتذكروا»، وقرئ بسكون الذال وتخفيف الكاف مضمومة، أي ليذكروا ما هم عنه غافلون.

وقال القرطبي: قرئ «ليذكروا» مخففة الذال من الذكر، وقرئ مثقلًا من التذكُّر، أي ليذكروا نعم الله ويعلموا أنّ من أنعم بها لا يجوز الإشراك به، فالتذكر قريب من الذكر غير أنّ التذكر يطلق فيما بَعُد عن القلب، فيحتاج إلى تكلف في التذكر.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾

[الفرقان: ٦٠]

القراءات: « تأمرنا» قرأ حمزة والكسائي، بتاء الخطاب، والباقون بياء الغيب.

التوجيه: قال الرازي: قرئ «لما تأمرنا» بالتاء، والمعنى للذي تأمرنا بالسجود له على قوله أمرتك بالخير، أو لأمرك لنا، وقرئ يأمرنا بالياء كأنّ بعضهم قال لبعض أنسجد لما يأمرنا محمد أو يأمرنا المسمَّى بالرحمن ولا نعرف ما هو، وزادهم أمره نفورًا، ومن حقه أن يكون باعثًا على الفعل والقبول.

وقال ابن عاشور: قرئ بالياء على أنّ قولهم ذلك يقولون بينهم ولا يشافهون به النبي ﷺ.

قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ﴾

[الفرقان: ٦١]

القراءات: «سراجًا» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر، بضم السين والراء من غير ألف على الجمع، والباقون بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها على التوحيد.

التوجيه: قال الألوسي: قرئ «سُرُجًا»، بالجمع مضموم الراء وهو على ما قيل من قبيل ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾، لأن الشمس لعظمها وكمال إضاءتها كأنّها سرج كثيرة أو الجمع باعتبار الأيام والمطالع، وقد جُمِعت لهذين الأمرين في قول الشاعر:

لمعان برق أو شعاع شموس.

وعلى هذا القول تتحد القراءتان، وقال بعض الأجلة: الجمع على ظاهره والمراد به الشمس والكواكب الكبار، ومنهم من فسره، بالكواكب الكبار، واعترض على الأول، بأنه يلزم تخصيص القمر بالذكر في قوله تعالى «وقمرًا منيرًا» بعد دخوله في السرج، والمناسب تخصيص الشمس لكمال مزيتها على ما سواها. ورُدَّ بأنه بعد تسليم دخوله في السرج

خُصَّ، بالذكر لأنّ سنيّهم قمرية، ولذا يقدم الليل على النهار وتعتبر الليلة لليوم الذي بعدها فهم أكثر عناية به، مع أنه على ما ذكره يلزمه ترك ذكر الشمس وهي أحق بالذكر من غيرها، والاعتذار عنه بأنها لشهرتها كأنها مذكورة.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «سراجًا» بصيغة المفرد. والسراج: الشمس كقوله ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا﴾ في سورة نوح ومناسبة ذلك لما يرد بعده من قوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً .....﴾، وقرأ حمزة والكسائي «سرجًا» بضم السين والراء جمع سراج، فيشمل مع الشمس النجوم، فيكون امتنانًا، بحسن منظرها للناس كقوله ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾، والامتنان بمحاسن المخلوقات وارد في القرآن قال تعالى ﴿فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ﴾.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾ [الفرقان: ٦٢]

القراءات: قرأ حمزة وخلف «أن يَذْكُرَ»، وقرأ الباقون «أن يَذَّكَّر»

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ بتشديد الذال مفتوحة، وأصله: يتذكر فأدغمت التاء في الذال لتقاربهما، وقرئ «يذكر»، بسكون الذال وضم الكاف، وهو بمعنى المشدد إلاّ أنّ المشدد أشدُّ عملًا، وكلا العملين [أي الذِكر والتذكر] يستدركان في الليل والنهار.

وقال القرطبي: وقرأ الباقون «يذَّكَّر» بتشديد الكاف. ويَذْكُر ويذَّكَّر بمعنى واحد وقيل معنى «يذكر» بالتخفيف، أي يذكر ما نسيه في أحد الوقتين في الوقت الثاني، أو ليذكر تنزيه الله وتسبيحه فيها.

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧]

القراءات: «ولم يقتروا» قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بضم الياء وكسر التاء، وعاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر، بفتح الياء وضم التاء، وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب، بفتح الياء وكسر التاء.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «ولم يقتروا» بضم التحتية وكسر الفوقية من الإقتار، وهو مرادف التقتير، وقرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بفتح التحتية وكسر الفوقية من قتر من باب ضرب [أي يقال: ضَرَبَ يَضْرِب] وهو لغة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف، بفتح التحتية، وضم الفوقية من فعل قتر من باب نصر [أي يقال: نَصَرَ يَنصُر].

قال تعالى: ﴿ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان: ٦٩].

القراءات: «يضاعف، يخلد» قرأ ابن عامر وشعبة، برفع الفاء والعين على الاستئناف، أو الحال، وقرأ الباقون، بالجزم فيهما على أنَّ «يضاعف» بدل اشتمال، وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، «يضعف» بتشديد العين، وحذف الألف التي قبلها، والباقون بتخفيف العين وإثبات الألف.

التوجيه: قال ابن جرير: قوله «يضاعف له العذاب يوم القيامة» اختلفت القراء في قراءته، فقرأته عامة قراء الأمصار سوى عاصم «يُضَاعَفْ» جزمًا و «يخْلُدْ» جزمًا، وقرأه عاصم «يضَاعَفُ» رفعًا «وَيَخْلُدُ» رفعًا كلاهما على الابتداء، وأنّ الكلام عنده قد تناهى عند «يَلْقَ أثامًا»، ثمّ ابتدأ قوله «يُضَاعَفُ لهُ العذَابُ». والصواب من القراءة عندنا فيه: جزم الحرفين كليهما: يضاعفْ ويخلدْ، وذلك أنّه تفسير للآثام لا فعل له، ولو كان فعلًا له كان الوجه فيه الرفع كما قال الشاعر:

مَتى تاتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ

فرفع تعشو، لأنه فعل لقوله تاته معناه متى تاته عاشيًا.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، وكون قوله «يضاعفُ»، «ويخلدُ» للتفسير لا مانع فيه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤].

القراءات: «ذريتنا» قرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر، بحذف الألف التي بعد الياء، والباقون بإثبات الألف على الجمع.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ «ذرياتنا» بالجمع، باعتبار الطوائف الذين يدعون بذلك، وإلاّ، فقد يكون لأحد الداعين ولد واحد، وقرئ «ذريتنا» بالإفراد باعتبار ذرية كل واحد، ومعنى الجمع يستفاد من الإضافة إلى ضمير «الذين يقولون».

فائدة: قال الرازي: فإن قيل: لم قال قرة أعين فنكَّر وقلّل؟ قلنا: أما التنكير، فلأجل تنكير القُرّة، لأن المضاف لا سبيل إلى تنكيره إلا بتنكير المضاف إليه كأنه قال: هب لنا منهم سرورًا وفرحًا. وإنما قال أعين دون عيون لأنّه أراد أعين المتقين وهي قليلة بالإضافة إلى عيون غيرهم، قال تعالى ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

قَالَ تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٧٥]

القراءات: «ويلقون» قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف، والباقون بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف.

المعنى: قال في لسان العرب: يقال فلان يَتَلَقَّى فلانًا أي يستقبله والرجل يُلقَّى الكلام، أي يُلَقَّنه وتقول لقيته لقاءً ولقاءةً وتِلقاءً ولُقيًا ولِقيًا ولُقْيانًا ولِقْيانةً ولَقْيانةً ولَقْيةً ولَقيًا ولُقَىً ولَقىً فيما حكاه ابن الأعرابي، واللقاء نقيض الحجاب.

التوجيه: قراءة «يلقون» بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف بمعنى يجدون ويسمعون ويُستقبلون بالتحية والسلام، وقراءة ضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف تدل على أنّهم يُلَّقنون ويُعلَّمون ذلك كأنّهم يُلقَّنون ويُعلَّمون من أنواع التحايا والسلام ما لم يكونوا يعرفون في الدنيا، فالجنة دار السلام رزقنا الله والمسلمين إياها.